

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله إلى خلقه أجمعين، وبعد:

فإن الله تعالى وفق للسنة المطهرة حقاً عارفين، وجهاذة عالمين، وصيارفة ناقلين ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، فتنوعوا في تصنيفها وتفننوا في تدوينها، على أنحاء كثيرة وضروب عديدة، حرصاً على حفظها، وخوفاً من إضاعتها.

وكان من أحسنها تصنيفاً، وأجودها تأليفاً، وأكثرها صواباً، وأقلها خطأ، وأعمها نفعاً، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مؤنة، وأحسنها قبولاً عند الموافق والمخالف، وأجلها موقعاً عند الخاصة والعامة: «صحيح» أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ثم «صحيح» مسلم بن الحجاج النيسابوري<sup>(١)</sup>.

ولما كانت هذه المنزلة الرفيعة لـ «صحيح البخاري» فكان لابد من طريقة لتبسيط هذا الكتاب الجليل لكي يستطيع الانتفاع به عامة المسلمين، فقام الإمام الزبيدي - في آخرين - بهذا العمل، فقام كما سيبين هو في خطبته بحذف الأسانيد وذكر الحديث من غير تكرار يثبتته في أول موضع، وإن كان في الموضوع التالي زيادة فيها فائدة ذكر الحديث مرة أخرى.

وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، ونظراً لما له من فائدة جلية ومنزلة رفيعة، وحرص عامة المسلمين على اقتنائه، فإن (مؤسسة الرسالة ناشرون) تقدمه اليوم في ثوب جديد في طبعة حديثة متقنة مخرجة، ومقابلة على الأصل الخطي للكتاب، وقد بذلنا قصارى جهدنا في المقابلة والتصحيح من أجل إخراج النص صحيحاً خالياً من الأخطاء قدر المستطاع.

(١) هذا النص اقتبسناه من خطبة المزني في «تهذيب الكمال»: (١/١٤٧).

هذا، وإن ما قدمته المؤسسة من إنجازات عظيمة بطباعتها الكتب العلمية للتراث الإسلامي، محققة التحقيق العلمي الدقيق خلال فترة الثلاثين سنة الماضية، وإن من أعظم تلك الإنجازات وأجلها هو «مسند الإمام أحمد» الذي قدمته المؤسسة في حلة منقطعة النظير، لا سيما أن الذين قاموا على تحقيقه جِلَّةٌ على رأسهم الشيخ شعيب الأرنؤوط.

ولعظم هذا العمل فإننا نقدمه للقراء الكرام سائلين المولى عز وجل التوفيق إلى الصواب.



## ترجمة المصنف

هو زين الدين أبو العباس أحمد بن عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي اليمني.

ولد في سنة إحدى عشرة وثمان مئة - وقيل : سنة اثني عشر - في زبيد من بلاد اليمن.

سمع من سليمان العلوي، وابن الخياط، وابن الجزري، والتقي الفاسي، والزين البرشكي.

أخذ عنه بعض الطلبة بزييد.

وسمع على ابن الجزري «سنن النسائي»، و «ابن ماجه»، و «مسند الشافعي» وغير ذلك، وتفقه

في مذهبه، وكان أديباً شاعراً.

له مؤلفات منها: «طبقات الخواص»، و «مختصر صحيح البخاري»، و «نزهة الأحباب» وهو

مجلد متضمن لأشعار ونوادير وملح وحكايات، وغير ذلك.

توفي يوم السبت عاشر - أو حادي عشر - ربيع الثاني سنة ثلاث وتسعين وثمان مئة<sup>(١)</sup>.



(١) مصادر الترجمة: «الضوء اللامع» للسخاوي: (١/٢١٤ - ٢١٥)، و «شذرات الذهب» لابن العماد:

(٥/١٤٤)، و «الأعلام» للزركلي: (١/٩١)، و «معجم المؤلفين» لكحالة: (٤٢/٤).

## عملنا في الكتاب ومنهج العمل

- ١- أشار المصنف في خطبته أنه التزم في الغالب ألفاظ البخاري، وقال: «فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه - أي: ألفاظ «صحيح البخاري» - فلعله من اختلاف النسخ» انتهى.
  - ونشير هنا أننا في حالة وجود خلاف، فقد اعتمدنا لفظ البخاري كما جاء في الطبعة السلفية لـ «فتح الباري» إلا في بعض الحالات النادرة فقد أثبتنا لفظ المصنف لكلمة أو حرف - ظناً منا أنه أوجه - وأشرنا إليه في موضعه.
  - ٢- تفصيل النص بعلامات الترقيم، وضبط الحديث ضبطاً كاملاً وشرح الغريب، ويجب التنويه هنا أن غالبية ما أوردناه من الشروح قد اقتبسناه من «فتح الباري».
  - ٣- ترقيم الكتاب ترقيماً علمياً دقيقاً تتميز به طبعتنا عن غيرها من الطبعات، حيث إننا أضفنا بضعة أحاديث وردت في النسخة الخطية، وقد سقطت من النسخ المطبوعة، وكثيراً ما كنا نرى في النسخ المطبوعة حديثين برقم واحد، أو العكس، فكان لابد من تصويب ذلك، وهذا هو سبب اختلاف ترقيم طبعتنا عن غيرها.
  - ٤- قمنا بإضافة عناوين الأبواب من «صحيح البخاري» كما وردت فيه حسب ترتيبها، فكل حديث نضع له الباب الذي جاء تحته في «صحيح البخاري»، وجعلنا تلك العناوين بين معقوفين، حيث إن المصنف لم يذكر من العناوين إلا أسماء الكتب فقط.
  - ٥- تخريج الأحاديث، ومنهجنا في التخريج كالاتي:
- قمنا أولاً بربط الأحاديث «بصحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«مسند أحمد».
- وإنما ربطناه بـ «صحيح مسلم» ليحظى الطالب بما اتفق عليها الشيخان. أما ربطنا له بـ «المسند» فبسبب ما فيه من التخريجات والتعليقات ما يجعله موسوعة مستقلة. ثم إننا أردنا بذلك تخفيف الهوامش قدر المستطاع من التخريجات، حيث أن هذه التخريجات لا تعني كثيراً لعامة القراء، ومن أراد سعة في التخريجات فيمكنه الرجوع إلى «المسند» ليجد بغيته.

## وصف النسخة

تيسر لنا بحمد الله تعالى الحصول على صورة من نسخة خطية للكتاب من معهد المخطوطات العربية بالقاهرة والمحفوظة فيه برقم: ( ٦٣٠ ) حديث.

وهي نسخة جيدة مكتوبة بخط مشرقى جيد وواضح، لكنه دقيق جداً، وهو مضبوط أيضاً، وهي قليلة الأخطاء لأنها قوبلت وصححت، ويظهر ذلك من التصحيحات التي على هامشها.

وهي مكونة من ( ١٦٤ ) لوحة، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة (٢٥) سطراً.

وقد جاء في اللوحة الأخيرة خاتمة فيها تاريخ النسخ واسم الناسخ، إلا أننا لم نتمكن من قراءة سنة النسخ لدقة الخط، ونصها: «تم الكتاب بفضل الله وكرمه وتيسيره نهار الإثنين الرابع والعشرين من شهر محرم الحرام من شهر سنة... والحمد لله أولاً وآخراً.... بخط أفقر العباد المدخر هذا الكتاب شفاعة ليوم الميعاد، الفقير محمد ابن الشجاع الجعشني لطف الله به» انتهى.

وأخيراً فإننا نشكر كل من أعاننا على نشر هذا الكتاب، ونخص بالذكر الأستاذ/ رضوان دعبول صاحب المؤسسة، ونجله الأستاذ/ مروان دعبول، على ما قدماه لنا من إمكانيات ساعدتنا على العمل، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى الصواب، فهذا جهدنا، فما وقع فيه من الخطأ فمن أنفسنا، وما كان من صواب فذلك فضل الله تعالى يؤتيه من يشاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه

حسن عبد المنعم شلبي





لوحة العنوان







## مقدمة المصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله البارئ المصور الخلاق، الوهاب الفتاح الرزاق، المبتدئ بالنعم قبل الاستحقاق، وصلاته وسلامه على رسوله الذي بعثه ليطم مكارم الأخلاق، وفُضِّله على كافة المخلوقين على الإطلاق، حتى فاق جميع البرايا في الآفاق، وعلى آله الكرام الموصوفين بكثرة الإنفاق، وعلى أصحابه أهل الطاعة والوفاق، صلاة دائمة مستمرة بالعشي والإشراق آمين.

أما بعد: فاعلم أن كتاب «الجامع الصحيح» للإمام الكبير الأوحى، مقدم أصحاب الحديث، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمه الله تعالى، من أعظم الكتب المصنفة في الإسلام وأكثرها فوائد، إلا أن الأحاديث المتكررة فيه متفرقة في الأبواب، وإذا أراد الإنسان أن ينظر الحديث في أي باب لا يكاد يهتدي إليه إلا بعد جهد وطول فتنش، ومقصود البخاري - رحمه الله تعالى - بذلك كثرة طرق الحديث وشهرته، ومقصودنا هنا أخذ أصل الحديث، لكونه قد علم أن جميع ما فيه صحيح، قال الإمام النووي في مقدمة كتابه «شرح مسلم»: «وأما البخاري، فإنه يذكر الوجوه المختلفة، في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير باب الذي يسبق إليه الفهم أنه أولى به، فيصعب على الطالب جمع طرقه وحصول الثقة بجميع ما ذكره من طرق هذا الحديث، قال: وقد رأيت جماعة من الحفاظ المتأخرين غلطوا في مثل هذا، فنفا من رواية البخاري أحاديث هي موجودة في «صحيحه» في غير مظانها السابقة إلى الفهم. انتهى ما ذكره النووي رحمه الله تعالى. فلما كان كذلك أحببت أن أجرد أحاديثه من غير تكرار، وجعلتها محذوفة الأسانيد؛ ليقرب انتوال الحديث من غير تعب، وإذا أتى الحديث المتكرر أثبتته في أول مرة، وإن كان في الموضع الثاني زيادة فيها فائدة ذكرتها، وإلا فلا، وقد يأتي حديث مختصر ويأتي بعد في رواية أخرى أبسط وفيه زيادة على الأول، فأكتب الثاني وأترك الأول لزيادة الفائدة وإن بعد، ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً متصلاً، وأما ما كان مقطوعاً أو معلقاً فلا أتعرض له<sup>(١)</sup>، وكذلك ما كان من أخبار

(١) كذا قال المصنف أنه لم يذكر إلا الحديث الموصول، وترك المقطوع والمعلق، لكنه لم يلتزم هذا الشرط، وذكر كثيراً من الأحاديث المعلقة، وإليك أرقام بعض هذه الأحاديث على سبيل المثال لا الحصر، أوردتها المصنف =

الصحابة فمن بعدهم مما ليس له تعلق بالحديث ولا فيه ذكر النبي ﷺ، فلا أذكره، كحكاية مشي أبي بكر وعمر ﷺ إلى سقيفة بني ساعدة وما كان فيه من المقاوله بينهم، وكقصه مقتل عمر ﷺ ووصيته لولده في أن يستأذن عائشة ليدفن مع صاحبيه، وكلامه في أمر الشورى، وبيعة عثمان ﷺ، ووصية الزبير لولده في قضاء دينه، وما أشبه ذلك، ثم إنني أذكر اسم الصحابي الذي روى الحديث في كل حديث ليعلم من رواه، وألتزم كثيراً ألفاظه في الغالب مثل أن يقول: عن عائشة، وتارة يقول: عن عائشة زوج النبي ﷺ، وتارة يقول: أم المؤمنين، وأحياناً يقول: عن ابن عباس، وحيناً يقول: عن عبد الله بن عباس، وكذلك ابن عمر، وحيناً يقول: عن أنس، وحيناً يقول: عن أنس بن مالك، فأتبعه في جميع ذلك، وتارة يقول: عن فلان - يعني الصحابي - عن النبي ﷺ، وتارة يقول: قال: قال رسول الله ﷺ، وحيناً يقول: إن النبي ﷺ قال كذا وكذا، فأتبعه في جميع ذلك. فمن وجد في هذا الكتاب ما يخالف ألفاظه فلعله من اختلاف النسخ.

ولي بحمد الله في الكتاب المذكور أسانيد كثيرة متصلة بالمصنف عن مشايخ عدة، فمن ذلك روايتي له عن شيخي العلامة نفيس الدين أبي الربيع سليمان بن إبراهيم العلوي - رحمه الله تعالى - قراءة مني عليه لبعضه، وسماعاً لأكثره، وإجازة في الباقي بمدينة تعز سنة ثلاث وعشرين وثمان مئة قال: أخبرنا به والذي إجازة وشيخنا الإمام الكبير شرف المحدثين موسى بن موسى بن علي الدمشقي المشهور بالغزولي، قراءة مني عليه لجميعه، قال: أخبرنا به الشيخ المسند المعمر أبو العباس أحمد بن أبي طالب الحجار إجازة للأول وسماعاً للثاني، ومنها روايتي له عن الشيخ الصالح الإمام ولي الله تعالى أبي الفتح محمد بن الإمام زين الدين أبي بكر بن الحسين المدني العثماني سماعاً عليه لأكثره وإجازة لجميعه، والشيخ الإمام خاتمة الحفاظ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الدمشقي، والقاضي العلامة تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي الشريف الحسيني المكي قاضي المالكية بمكة المشرفة إجازة معينة منهم لجميعه - رحمه الله تعالى -

== هنا، وهي في «صحيح» البخاري معلقة انظر الأرقام: (٣٩، ١٣٨، ١٨٤، ٢٧٠، ٢٧٥، ٥٥٤، ٥٩١، ٧٦٩، ١٦٣٤، ١٦٧٢) وغير ذلك كثير، ومعلوم أن الحافظ ابن حجر قد صنف كتاباً أسماه «تغليق التعليق» تتبع فيه الأحاديث المعلقة في «صحيح البخاري»، وأورد لها الطرق والأسانيد التي جعلها مسندة موصولة.

قالوا ثلاثهم: أنبأنا به الشيخ الإمام الحافظ شيخ المحدثين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن صديق  
الدمشقي المعروف بابن الرسام قال: أنبأنا به أبو العباس الحجار. وأخبرني به عاليًا الشيخ الإمام  
زين الدين أبو بكر بن الحسين المدني المراغي ولد شيخنا أبي الفتح، وقاضي القضاة مجد الدين  
محمد بن يعقوب الشيرازي إجازة عامة، قالوا: أخبرنا به أبو العباس الحجار، قال: أنبأنا به الشيخ  
الصالح الحسين بن المبارك الزبيدي، قال: أنبأنا به الشيخ الصالح أبو الوقت عبد الأول بن عيسى  
ابن شعيب الهروي الصوفي، قال: أنبأنا به الشيخ الفقيه عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الدودي،  
قال: أنبأنا به الإمام أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حموية السرخسي، قال: أنبأنا به الشيخ  
الصالح محمد بن يوسف الفريزي، قال: أنبأنا به الإمام الكبير أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن  
إبراهيم البخاري رحمه الله تعالى، ولكل واحد من هؤلاء المذكورين إلى البخاري أسانيد كثيرة  
بطرق متنوعة، ولي بحمد الله أسانيد غير هذه عن مشايخ كثيرين يطول تعدادهم، اقتصرنا منها على  
هذه الطرق لشهرتها وعلوها. وسميت هذا الكتاب المبارك بـ: «التجريد الصريح لأحاديث الجامع  
الصحيح» والمسؤول من الله تعالى أن ينفع بذلك، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، وأن يصلح  
المقاصد والأعمال، بجاه سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. وهذا حين الشروع إن شاء الله تعالى:

